الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-25

الشروق

طعنت مجددا في قرارات المحاكم الإدارية

سلطة الانتخابات تلجأ إلى مجلس الدولة ضد المشبوهين بالفساد

رفضت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التنازل عن حقها في تقديم طعن لدى مجلس الدولة ضد قرارات المحاكم الإدارية التي برأت المترشحين المقصين من العملية الانتخابية من قبلها، طبقا لما تنص عليه المادة 184 من قانون الانتخابات، حيث قررت مصالح شرفي متابعة أصحاب "المال الفاسد" في أروقة المحاكم.

وحسب مصادر "الشروق" فإن القضايا التي برأت فيها المحاكم الإدارية المترشحين المقصين لقيت رفضا من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إذ لجأت إلى الطعن فيها لدى مجلس الدولة لإسقاط المقصين من المحليات بصفة نهائية من القوائم. وكشفت مصادرنا أن أغلب القضايا المتعلقة بصلة المترشح بالمال الفاسد والتي تحصل أصحابها على البراءة من قبل المحاكم الإدارية أعادت السلطة الوطنية المستقلة الطعن فيها لدى مجلس الدولة ساعات قبل إسدال الستار على عملية استخلاف القوائم وغلق أبواب الترشح لمحليات 27 نوفمبر المقبل.

من جهة أخرى، رفضت السلطة المستقلة متابعة أصحاب المخالفات البسيطة على غرار المترشحين الذين سقطت أسماءهم بسبب مخالفة مرورية أو عدم دفع الفواتير أو حتى قضايا متعلقة بالتهرب الجبائي، عكس أصحاب شبهة المال الفاسد والأعمال المشبوهة، حسب ما تنص عليه المادة 184 من قانون الانتخابات التي اشترطت أن يستوفي المترشح للمجلس الشعبي البلدي أو الولائي الشروط المنصوص عليها في المادة 50 من القانون العضوي ويكون مسجلا في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها أن يكون بالغا ثلاثا وعشرين (23) سنة، على الأقل، وأن يثبت أداء الخدمة الوطنية أو إعفاءه منها وألا يكون محكوما عليه نهائيا بعقوبة سالبة للحرية لارتكاب جناية أو جنحة ولم يرد اعتباره، باستثناء الجنح غير العمدية، كما يجب أن يثبت وضعيته تجاه الإدارة الضريبية وأن لا يكون معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية.

للإشارة فإن عملية استخلاف القوائم لا تزال مستمرة وذلك إلى غاية يوم 28 أكتوبر الجاري.

■ أسماء. ب

الشروق

أحزاب تحاول إعداد قوائم جديدة وتعويض المشطوبين

الغربال يسقط رجال أعمال وبرلمانيين سابقين من سباق المحليات

تخوض المحاكم الإدارية، عملا قضائيا نوعيا في معالجة مئات الطعون المودعة من قبل المرشحين عن مختلف التشكيلات السياسية أو قوائم الأحرار، الذين تعرضوا إلى عمليات "زبر" من قبل مندوبيات السلطة المستقلة للانتخابات عبر تراب الوطن، التي رفضت تمرير ملفاتهم وقررت إسقاط أسمائهم من مضمار الترشح لمحليات 27 نوفمبر الداخل، تفعيلا للمادة 184 من القانون العضوي للانتخابات التي لا تعطي الحق لأي مرشح بالترشح بسبب شبهة المال الفاسد أو تكرار نفس أسماء المرشحين في أكثر من قائمة وغيرها من المسببات التي أسقطت أسماء وحرمتهم من دخول سباق الاستحقاق القادم.

ب. يعقوب

قررت مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عبر ولايات الوطن، شطب مئات الأشخاص الذين حاولوا العودة إلى المجالس المنتخبة المحلية أو ممن حاولوا تجديد ولاية انتخابية أخرى، وهو ما أدخل الأحزاب السياسية والأحرار على حد سواء في سباق مع الزمن من أجل إيجاد البديل وتعويض واقتراح أسماء جديدة لفرض منطقها بالانتخابات المحلية، حيث شهدت العديد من القوائم "زبر" أسماء بسبب شبهة المال الفاسد بعد التقارير الأمنية الإيجابية التي قامت بها الجهات المخوّلة وأسفرت عن نتائج صادمة، فرضت على الراغبين في الترشح للانتخابات المحلية مراجعة النفس من جديد، من منطلق أي طعن على مستوى المحاكم المختصة لا بد أن يكون مؤسسا لرد قرارات الإقصاء التي طالت العديد منهم.

"فاسدون" يتقدمون لخوض السباق

وتؤكد بعض المصادر أن ما يعادل 75 بالمائة من الطعون المودعة على مستوى المحاكم الإدارية آو مجلس الدولة من قبل مئات المرشحين المقصيين من دخول محليات نوفمبر القادم، سقطت في الماء، كونها جاءت خالية من عناصر الطعن المؤسس وان الغالبية من المرشحين الذين تلقوا نتائج الرفض الصادرة عن قضاة المحاكم الإدارية، رفضوا بعدها تقديم طعون أخرى أمام غرف مجلس الدولة للطعن فيما قررته المحاكم الإدارية من رفض تأسيس الدعوى ضد مندوبيات السلطة.

ومست القرارات التي أبعدت مئات الأسماء التي كانت تنوي الترشح للمحليات القادمة، العديد من الفئات التي كانت لها عهدات انتخابية، سواء برلمانيين سابقين، سيناتورات في سنوات خلت ورؤساء مجالس ولائية في السابق مقاولين وقانونيين ومنتخبين في فترات سابقة وحتى إطارات في قطاعات مختلفة تم إبعادهم عن التسيير بقرارات وزارية لتورطهم في قضايا اختلاس أموال عمومية، على غرار ولايات الشلف، تلمسان، وهران، غليزان، الجلفة، غرداية، بومرداس، البليدة تم إلغاء قوائم أحرار 100 بالمائة لوجود أكثر من 65 بالمائة من الأسماء التي لا تتوافر فيها شروط الترشح أو تسيير الشأن العام، حيث تم إلغاء قائمة حرة في ولاية الشلف، تضمنت أسماء 8 أشخاص لهم سوابق عدلية في قضايا تسيير في بلديات سابقة وتورط البعض في قضية مصنع الإسمنت بالشلف.

وبرأي قانونيين ومحللين سياسيين، فإن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، لم تدع هامشا واحد لمناورة أصحاب الملفات المشبوهة أو تسمح باختراق من تورطوا في قضايا فساد في العودة إلى "خشبة" السياسة والترشح للانتخابات. وقال محمد أونيس، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات العامة في جامعة البليدة، لـ"الشروق"، إن السلطة ضربت بيد من حديد خلال معالجتها لملفات ترشح الأحزاب السياسية والأحرار ولم تقص أو تعط الأفضلية لحزب على حساب حزب آخر، وإنما قامت بفرز ملفات الأشخاص بشكل متساو مع الجميع، بدليل أن هناك غالبية من المشطوبين، عجزوا عن مقارعة حجج السلطة واكتفوا بالانسحاب من دون ردود أفعال، مضيفا أن هذا العمل كان منتظرا لترجمة سياسة الدولة الهادفة إلى تخليق الحياة السياسية إلى واقع حقيقي، وهذه الجهود الجبارة، على حد وصفه، وضعت مختلف الأحزاب أمام عائق استبدال الأسماء المقصاة من مضمار الترشح، بعد أن أفضت عملية معالجة بياناتها من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والمصالح الأمنية، إلى سقوط أسماء قوائم بأكملها وإفراغ هذه الأخيرة من محتواها، ما تسبب في دخول الطبقة السياسية في سباق مع الزمن لتعويض هؤلاء أوزوال القائمة من الخارطة الانتخابية، وهي العملية التي يصطلح عليها بـ"تجديد الترشيحات" وتنقضي آجالها يوم 28 من الشهر الجاري.

هؤلاء أكبر المتضررين!

ولعل أكبر الأحزاب المتضررة هي تلك التي كانت تصنع الحدث في مختلف المواعيد الانتخابية على غرار جبهة التحرير الوطني الذي فقد أهم معاقله في كل من وهران وقسنطينة وعنابة بسبب الصراعات الداخلية التي عاشها الحزب العتيد خلال الفترة الماضية، إضافة إلى التجمع الوطني الديمقراطي، الذي خسر معركة تكريس سيطرته في بعض الولايات بسبب ما سمي بعودة المشاكل التنظيمية واستقطاب فرسان جدد من دون التعويل كثيرا على مناضليه القدامى، لإستراتيجية الحزب القائمة على الاستقطاب لضخ دماء جديدة في الحزب.

وخلص المتحدث إلى القول، أن ما يطبع الاستحقاقات الحالية هو الإصلاحات الجوهرية التي أقدمت عليها الدولة بخصوص القوانين العضوية للانتخابات، لمحاربة العزوف الانتخابي وتشبيب المجالس المنتخبة واستمرار مكافحة الفساد ورفض عودة "الحرس القديم" إلى الواجهة السياسية، بدليل أن السلطة قطعت الطريق أمام عودة بروز أصحاب الملفات المشبوهة من بوابة البرلمان الحالي، مسجلا أن "الوضع الراهن يضاعف الرهان حول الانتخابات القادمة".

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

الإثنين 25 أكتوبر 2021 م
الموافق لـ18 ربيع الأول 1443 هـ

خلال إشرافه على افتتاح السنة القضائية.. الرئيس تبون يجدد التأكيد

"تعهدنا بإحداث تغيير شامل وحقيقي"

• حريصون على منع تغلغل المال الفاسد في المؤسسات المنتخبة
• إعطاء السلطة القضائية "المكانة المميزة التي تستحقها"

أكد رئيس الجمهورية رئيس المجلس الأعلى للقضاء عبد المجيد تبون، أمس بالجزائر العاصمة، حرصه على إعطاء السلطة القضائية "المكانة المميزة التي تستحقها"، متعهدا "بتحقيق مطالب الشعب وطموحاته المشروعة".

ص.ج.م

● قال الرئيس في كلمة له خلال إشرافه على افتتاح السنة القضائية 2021-2022 بمقر المحكمة العليا: "تعهدت أمام الله وأمام الشعب الجزائري كله، غداة منحي ثقته في الانتخابات الرئاسية، بتحقيق مطالبه وطموحاته المشروعة من أجل إحداث تغيير شامل وحقيقي يسمح بتقويم وطني وإعطاء انطلاقة جديدة لبلادنا، ويتيح له العيش في جزائر ديمقراطية مزدهرة وفية لقيم ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 ورسالة الشهداء الأبرار".

وأوضح أن هذا المسعى "استوجب إحداث تغيير شامل وحقيقي يسمح بتقويم البناء الوطني"، مضيفا أنه لأجل إنجاح هذا المسار "توجب علينا احترام المراحل والسير بخطى ثابتة"، بدأت بـ"التعديل الدستوري الذي زكاه الشعب"، ثم الشروع بعدها في "بناء الصرح المؤسساتي الجديد، ابتداء بتنظيم انتخابات تشريعية لاختيار الشعب ممثليه في المجلس الشعبي الوطني". وشدد بهذا الصدد على أن الدولة، خلال الانتخابات التشريعية، "حرصت كل الحرص على إبعاد أصحاب المال الفاسد من التغلغل فيه (المجلس الشعبي الوطني)، من خلال إعادة النظر في النظام الانتخابي، بهدف أخلقة الحياة السياسية وإبعاد تأثير المال الفاسد على المسار الانتخابي، وفسح المجال للشباب وتقديم كل الدعم لهم للمشاركة في صناعة القرار". وأضاف أن هذه المناسبة هي فرصة أيضا للوقوف على "الأشواط والإنجازات التي حققها قطاع العدالة، والتذكير بالأهداف المنشودة ورسم المعالم المستقبلية التي نسعى لتحقيقها، واستكمال بناء دولة الحق والقانون، وتكريس دعائم سلطة قضائية قوية، مستقلة وناجعة تعزز ثقة المواطن بالدولة وتولد الشعور لديه بالأمان والطمأنينة". وفي سياق متصل، أكد تبون على ضرورة "احترام أحكام القضاء والسهر على تنفيذها من قبل الجميع، مهما كانت مكانتهم في هرم الدولة ودون استثناء"، مشددا على أن تنفيذ الأحكام "شرط أساسي وجوهري نابع من سيادة الشعب، على اعتبار أن الأحكام القضائية تصدر باسم الشعب الجزائري، وهي تجسد عمليا روح القانون ومقاصد المشرع من خلال القوانين التي صوت عليها ممثلو الشعب".

وفي هذا الإطار، تساءل رئيس الجمهورية عن "فائدة سن النصوص القانونية وإصدار الأحكام القضائية، إذا لم تُنفذ بأسرع وقت ممكن ليسترجع كل ذي حق حقه وينتفع به"؟، وأكد أن هذه "الظاهرة كانت في بعض مؤسسات الدولة، سواء أكانت اقتصادية أو إدارية، إذ لم يكن يُحترم قرار القاضي"، معتبرا أن هذا الأمر "غير معقول"، مستطردا: "لا يمكن بناء دولة قانون إذا صدر قرار لفائدة المواطن ولم يأخذ حقه، فأين هي إذن دولة الحق والقانون؟". وإلى ذلك أشار تبون إلى أن الإصلاحات التي شهدها قطاع العدالة "سمحت بمنح جميع صلاحيات تسيير شؤون القضاة للمجلس الأعلى للقضاء الذي أصبح يتشكل في أغلبه من قضاة منتخَبين من قبل زملائهم، كما حظي التمثيل النقابي للقضاة بالتمثيل في هذا المجلس"، لافتا إلى أن هذه "سابقة تعبر عن حرصنا على توفير الحماية للقاضي وتعبد الطريق لاستقلالية السلطة التي ينتمي إليها". وقال الرئيس "إن كل هذه الضمانات ستتجسد بصدور القانون العضوي المتضمن القانون الأساسي للقضاء والقانون العضوي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء"، وأمر الحكومة بـ"الإسراع في دراسة هذين القانونين في القريب العاجل قصد عرضهما على البرلمان".

ح.ا/وأج

الأفافاس يحضر للحملة الانتخابية بقوة...

TIRNI IYALEN INEMLAYEN
FFS
جبهة القوى الإشتراكية
FRONT DES FORCES SOCIALISTES

» عيّن الأمين الوطني الأول لجبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش، كل من فريد بوعزيز ومحمد نبو كمنسقين للمديرية الوطنية للحملة الانتخابية للأفافاس، تحسبا للاستحقاقات المحلية المزمع إجراؤها يوم 27 نوفمبر.

وحسب بيان للأفافاس، فإن هذا التعيين جاء بالتشاور مع الهيئة الرئاسية للحزب خلال اجتماع الأمانة الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جبهة القوى الاشتراكية، قد أعلنت عن مشاركتها في انتخابات المجالس الشعبية الولائية والبلدية المقبلة، وأكدت أنها ستدخل غمار المحليات بقوة في أكبر عدد ممكن من الولايات.◆

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

أكدوا أن المصلحة العليا للبلاد تقتضي تحييد كل شبهة

ثقة كاملة لدى الأحرار في آلية دراسة ملفات المترشحين

■ الحملة الانتخابية ستتمحور حول تطبيق برنامج الرئيس تبون

أكدت التنسيقية الوطنية لتكتل الأحرار، بالمجلس الشعبي الوطني، ثقتها في طريقة معالجة المندوبيات المحلية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والمحاكم الابتدائية ومجلس الدولة، لملفات المترشحين للانتخابات المحلية القادمة، لإبعاد كل "شبهة" وحفاظا على المصلحة العليا للوطن.

شريفة عابد

وأكد محمد أنور بوشويط، رئيس الكتلة والنائب، عبد الوهاب آيت منقلات، العضو فيها في تصريحات لـ"المساء"، أمس، تقدم الكتلة بـ439 قائمة بلدية و32 قائمة ولائية تحسبا لموعد 27 نوفمبر القادم، حيث سيركز مترشحوها خلال حملتهم الانتخابية على قضايا وانشغالات المواطنين التي تضمنها برنامج السيد رئيس الجمهورية ويعمل على تجسيدها على أرض الواقع. وهو رقم ارتفع لقرابة 600 قائمة بعد انضمام قوائم حرة أخرى، لا تحمل نفس التسمية، مؤكدين قبول 30 بالمئة من القوائم المقدمة على مستوى المندوبيات، بينما مازالت الملفات التي درستها المحاكم الابتدائية ومجلس الدولة، خاضعة لتدابير القانون العضوي للانتخابات الذي تحرص التنسيقية على احترامه.

وشاركت التنسيقية في كبريات ولايات الوطن كالعاصمة وتلمسان والبليدة وقسنطينة وسكيكدة وقالمة وجيجل وبرج بوعريريج وغيرها من الولايات.

وأوضح المتحدثان أن الكتلة قدمت بولاية قسنطينة مثلا قوائم في كل بلديات الولاية وقائمة المجلس الشعبي الولائي، حيث تم اللجوء إلى استخلاف المترشحين المرفوضين مباشرة.

وتضم التركيبة البشرية لقوائم التنسيقية، نشطاء في المجتمع المدني، وجامعيين، تم من خلالها مراعاة شرط المناصفة النسوية والشباب وفق ما جاء في تدابير القانون العضوي للانتخابات.

وقال يزيد بن حمودة، عضو التنسيقة والنائب عن ولاية جيجل بالمجلس الشعبي الوطني، من جهته، في تصريح لـ"المساء"، أن التنسيقية راضية عن عمل المندوبيات المحلية للسلطة والمحاكم الإدارية ومجلس الدولة، موضحا أن ما تعتبره بعض الجهات "عقوبات انتخابية"، هو في حقيقة الأمر تطبيق للقانون لتحييد كل شبهة، حفاظا على المصلحة العليا للوطن قبل أية اعتبارات أخرى وخاصة في ظل الظروف الراهنة و التكالب الذي تعيشه الجزائر.

وتوقع بن حمودة أن تسجل كتلة الأحرار في المحليات القادمة، نتائج إيجابية تكون في مستوى التغيير الذي يتطلع إليه الشعب الجزائري ، استكمالا للبناء المؤسساتي وفق تدابير الدستور الجديد.

وبشأن البرنامج الانتخابي، الذي تعول عليه التنسيقية، أكد، بن حمودة، أنه مستنبط من برنامج، رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي يستهدف بالدرجة الأولى تحقيق تنمية محلية حقيقية وإعادة الاعتبار للمجالس الشعبية المحلية ودورها في مجال تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر الثروة وإزالة كل الفوارق بالتركيز على تنمية مناطق الظل والتكفل بالفئات اكثر حرمانا، تحقيقا لمبدأ المساواة بين المواطنين، بالإضافة إلى التركيز على ضرورة توسيع صلاحيات المنتخبين المحليين والذي ستقدم الكتلة بشأنهم مقترحات عملية خلال المراجعة المرتقبة لقانوني البلدية والولاية.

وأكد النائب يزيد بن حمودة الذي أوكلت له مهمة الإشراف على بعض ولايات شرق البلاد أن نسبة المشاركة بالقوائم الانتخابية بولاية جيجل بلغت 80 بالمائة مباشرة بعد حزب جبهة التحرير الوطني، مع تقديم التنسيقية قائمة للمجلس الشعبي الولائي، كما تشارك بقوائم حظيت بالقبول بولايات قالمة وسكيكدة وعنابة . وخلص في الأخير للقول أن التنسيقية جندت 84 نائب برلماني يمثلون 33 ولاية للإشراف ومتابعة الانتخابات المحلية القادمة، حتى يتحقق التغيير المنشود ويفتح المجال لوجوه جديدة للمشاركة في تسيير الشأن المحلي بما يخدم مصلحة المواطن و يجعله شريك أساسي في إتخاذ القرار.

غربال سلطة الانتخابا
ينبئ بمحليات قوية

المحليات القادمة ...
المطلوب رجال أكفاء

يبدو أن غربال السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كان حازما وصارما هذه المرة بمناسبة المحليات المزمع عقدها نهاية نوفمبر القادم، لينتج عن ذلك عدد أقل من القوائم المقرر أن تتسابق لنيل مقاعد بالمجالس المحلية البلدية والولائية.
هذا النهج الذي مضت فيه السلطات بمناسبة التشريعيات الماضية بوضع قانون حازم وصارم منع تسرب الممارسات القديمة وتسلطها ونتج عنه زبدة المناضلين ولم يكن له مكان للمال الفاسد وشراء الذمم، وتستمر في تجسيده لضمان استكمال بناء مؤسسات الدولة في ظل برنامج رئيس الجمهورية والساعي لتجسيد جزائر جديدة.

أحزاب تندد بعدد التوقيعات

ندد عديد الأحزاب التي أقبلت على إيداع ملفاتها لدى المندوبيات السلطة استعدادا للمحليات القادمة بالعدد الكبير للتوقيعات المطلوب في إطار القانون من أجل ولوج هذه المحليات، سواء كانت أحزاب موالاة أو معارضة فقد أكدت أن عدد التوقيعات المطلوبة لولوج هذه الانتخابات في ثمان وخمسين ولاية يصل إلى 800 ألف توقيع، وهو رقم اعتبرته الأحزاب تعجيزيا وكبيرا، وحتى العديد من التشكيلات السياسية الكبيرة في الساحة لجأت إلى الانسحاب من السباق ورمي المنشفة.

ثلث المرشحين جامعيون

كشفت مصادر من بيت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وبعد دراسة القوائم المرشحة للمحليات القادمة، أن موعد المحليات سيعرف مشاركة نوعية تعكس أهميتها وأهمية مؤسسة البلدية والولاية في البناء المجتمعي، والتي تحتاج إلى كفاءات فعلية تساهم في البناء والتشييد.
وأكدت ذات المصادر أن القوائم حوت عددا كبيرا من الجامعيين من أساتذة وعاملين في القطاع وإعلاميين وشتى المجالات وصل إلى ثلث العدد الإجمالي من القوائم المشاركة.

لامكان للفاسدين .. عديد الأمير السابقين رفضت ملفاتهم

وكعادتها وسيرا على نهج مؤسسات الدولة قامت السلطة الوطنية للانتخابات وفي سبيل الحرص الكبير على نزاهة الانتخابات القادمة من بداية العملية على الوقوف كجدار عازل امام تسرب من يملكون حتى شبهة الفساد ..فلا مكان لهؤلاء في الجزائر الجديدة ولا يمكن أن يسهم هؤلاء في بنائها.
ومن جهة اخرى لم يكن السبيل ممكنا لترشح عدد كبير من الأمير السابقين ما يمكن ان يفسح المجال لكفاءات جديدة ومنح الفرص للشباب لتمكينهم من ابراز قدراتهم في التسيير المحلي والولائي وحل مشاكل المواطنين وانشغالاتهم اليومية.
توقعات في تغير الخارطة السياسية في الولايات
من المتوقع ان تعرف الخارطة السياسية في المجالس الشعبية الولائية والبلدية تغيرا في موازينها ومراتبها، وهذا بالاستناد على المعطيات التي يرى الكثير من المتتبعين أنها ستلعب دورا كبير في ذلك، فالنظر إلى خسارة جبهة التحرير الوطني للكثير من القوائم وعديد الأحزاب الأخرى، بالإضافة إلى المعايير التي يعتمد عليها على المستوى المحلي وطرق اختيار المرشحين كي يكونوا على رأس البلدية او الولاية التي تختلف بتاتا عن الانتخابات التشريعية، ما يمنح فرصا للعديد لقلب الموازين.

الأهم مصلحة المواطن ..

ينتظر من المحليات القادمة ان تفرز منتخبين محليين قادرين على حل مشاكل المواطنين بالدرجة الاولى والإسهام في التنمية المحلية والرفع من فرص الولايات في كافة المجالات، بغرض بناء مؤسسات دولة في مستوى التطلعات، حيث يرى الكثير من المتتبعين وحتى المواطنين الذين ينوون الانتخاب أن التشكيلة السياسية أو القائمة الانتخابية التي ينتمي إليها رئيس البلدية الجديد أو الوالي المنتدب لا تهم بقدر ما يهم المشاريع التي سيأتي بها والإضافة التي سيقدمها مستقبلا.

عبد الرؤوف.ح

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ÉLECTIONS LOCALES

RECOURS AU CONSEIL D'ÉTAT

DANS L'ATTENTE DES DÉCISIONS

À 48 heures de l'expiration du délai d'examen des dossiers de candidatures pour les prochaines élections locales , les partis sont à l'écoute du Conseil d'État, où il est attendu la décision des recours introduits suite au rejet du dossier de leurs postulants par l'Anie. Il est ici question des cas de rejet confirmés par les tribunaux administratifs.

«Une centaine de nos candidats a été rejetée», indique M. Walid Zenabi, chargé de communication par intérim du FFS, expliquant que parmi ces rejet notifiés par l' AANIE, certains ont été invalidés sur décisions des tribunaux administratifs.» D'autre en revanche ont nécessité la saisine du Conseil d'État et nous attendons la décision finale pour savoir s'il y a lieu des les maintenir où tout simplement procéder à leur remplacement», souligne notre interlocuteur. Même topo du côté du MSP, M. Hadadouche, cadre de ce parti,a révélé un nombre avoisinant les 450 candidats dont les dossier ont été rejetés par l'ANIE.

Là aussi, les tribunaux administratifs des différentes localités ont été saisis et certaines de leurs décisions ont fait l'objet d'appel au Conseil d'État, explique-t-il. Du côté de l'ANIE, une source proche de la direction de cette instance indique, à *El Moudjahid,* que les décisions de rejet des dossiers des candidatures ont été toutes motivées et s'inscrivent dans le respect strict des dispositions du code électoral. «Au niveau de l'ensemble des délégations de l'ANIE réparties à travers le pays, le traitement des dossiers à été simplifié de manière à encourager la participation des partis et des indépendants aux élections du 27 novembre.

La rigueur de la loi a prévalue durant toute cette opération», indique-t-on. C'est dans cet esprit que les décisions de rejet des dossiers concernent plusieurs centaines. Selon notre source de l'ANIE, «des formations politiques mais aussi des postulants indépendants, en grand nombre, n'arrivent pas encore à s'adapter au nouveau code électoral basé sur la liste ouverte et où chaque candidat est un acteur moteur au sein de sa liste». L'on apprend, par ailleurs, que les formations politiques les plus en vue de l'échiquier national n'ont ménagé aucun effort dans l'élaboration des listes de candidats pour être représentés dans la majorité des communes et des wilayas. A ce titre, le FLN aurait présenté des listes dans 56 wilayas et plus de 1.200 communes, le RND dans 50 wilayas et 1.000 communes, le Front El Moustakbal dans 50 wilayas et près de 800 communes, le Mouvement El Binaa et le MSP comptent être représentés au niveau de 500 communes et dans plus de 40 wilayas. Ces données ne sont que préliminaires en attendant le résultat final de l'examen des dossiers de candidatures par les structures de l'ANIE devant aboutir dans les 48 heures à venir.

Encourager l'émergence d'une nouvelle génération d'élus.

Quand à la question du rejet des candidats, elle obéit essentiellement à l'objectif d'écarter l'argent douteux du processus électoral, d'asseoir l'égalité des chances entre tous les candidats en encourageant l'émergence d'une nouvelle génération d'élus, notamment des jeunes aux compétences avérées et capable d'innover en matière de gouvernance au niveau local et garantir son adaptation à l'aspiration du changement.

Karim Aoudia

TIZI OUZOU

LA LOGISTIQUE SE MET EN PLACE

Cent trente-quatre listes de candidature pour les 67 Assemblées populaires communales et 5 autres pour l'Assemblée populaire de wilaya de Tizi-Ouzou ont été validées par la délégation locale de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), selon le délégué local de cette autorité, Cherif Ait Grine. Dix de ces listes ont été validées après leur réhabilitation par le tribunal administratif près la cour de Tizi-Ouzou auprès duquel elles avaient introduit des recours.

Sept des listes réhabilitées émanent du FFS, deux du FLN et une indépendante. Parmi les recours introduits auprès du tribunal administratif, une quarantaine de dossiers ont été refusés. En attendant l'expiration du délai d'examen des recours qui devait intervenir hier à minuit, les listes validées ont déjà entamé la mise en place de la logistique de campagne pour convaincre la population d'aller voter massivement en faveur de leurs candidats. En lice dans 45 communes et à l'APW, le FFS a procédé samedi dernier, à l'installation de son directoire de campagne pour la wilaya de Tizi-Ouzou. La direction a été confiée au sénateur Rabah Menaoum.

Il a été également procédé à la présentation des candidats qui brigueront au nom du FFS la prochaine mandature de l'APW. Le RND qui n'a réussi à confectionner qu'une seule liste APC et une autre APW, a lui aussi, organisé le même jour une cérémonie de présentation des candidats du parti à l'Assemblée de wilaya en présence des militants et du représentant du secrétaire général du RND .

Bel. Adrar

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ÉLECTIONS

L'urne, une fenêtre sur la démocratie

L'ÉDIFICATION DE L'ALGÉRIE NOUVELLE IMPLIQUE LE RENOUVELLEMENT DES INSTITUTIONS DE L'ETAT. Passage obligé : les élections. C'est à travers les urnes justement que l'Etat a poussé la jeunesse à se frayer un chemin vers «le renouveau démocratique». Le hirak, mené avec bravoure et abnégation par souci d'écarter à jamais le spectre du malqui a failli engloutir le pays, a, en effet, balisé le chemin vers... l'espoir.

Il a été surtout question de réhabiliter l'acte de vote, discrédité et dénigré par le passé. On ne croyait plus au verdict des consultations électorales, car la fraude a toujours entaché ces processus supposés traduire la volonté populaire. Afin de se départir de cette réalité, toutes les politiques engagées après l'élection présidentielle de 2019 inscrites au titre du programme du chef de l'Etat, Abdelmadjid Tebboune, ont convergé vers une réhabilitation du choix populaire, impliquant des élections irréprochables. Premier acte : le président de la République a décidé de céder l'organisation, le contrôle et la supervision de l'ensemble des élections à une instance indépendante de l'administration, en l'occurrence à l'Autorité nationale indépendante des élections, laquelle œuvre constitutionnellement à combler toutes les lacunes susceptibles de dévoyer les choix du peuple. Le Président s'est engagé, en effet, à démocratiser la vie publique en procédant au renouvellement de l'ensemble des institutions de l'Etat. Mais auparavant, il a décidé de revoir d'abord la loi fondamentale du pays. Il convoquera le corps électoral dès son investiture pour un référendum populaire autour d'un projet constitutionnel.

UNE NOUVELLE ÈRE

Une fois le projet réalisé, le cap est mis sur d'autres élections: les législatives du 12 juin dernier. L'Assemblée populaire nationale, institution largement contestée dans le sillage du soulèvement populaire du 22 février, est dissoute. Le scrutin est suivi par la mise en place d'une nouvelle Chambre basse dont les contours marquent l'entame d'une législature qui se veut prometteuse. De jeunes députés ont pris place pour assumer une autre étape sous le sceau de l'efficience. La réussite de ce deuxième projet électoral a marqué, en effet, une autre étape du processus de mise en œuvre de l'engagement de la plus haute autorité du pays pour le parachèvement de l'édifice institutionnel. Les élections locales annoncées pour le 27 novembre prochain constituent aussi une autre étape de ce processus. C'est le dernier maillon de la chaîne auquel se rattachent beaucoup d'espoirs tant qu'il est question de renouveler les assemblées élues, auxquelles incombe la responsabilité de satisfaire au mieux les attentes citoyennes. Le recours au suffrage universel en tant que mode de désignation des nouveaux gouvernants du pays consacre la légitimité démocratique et constitue une lueur «d'espoir» qui permet de poursuivre le combat pour la consécration d'une Algérie prospère.

Karima Alloun

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ÉLECTIONS LOCALES À ORAN

115 listes de candidatures déposées

LES DÉLAIS de dépôt des formulaires de souscription des signatures individuelles et leur légalisation ont été prorogés jusqu'à la nuit de jeudi dernier.

El Bahia est fin prête pour le scrutin

■ WAHIB AIT OUAKLI

C'est parti pour les élections municipales. «La délégation locale de l'Autorité nationale indépendante des élections a accusé réception à pas moins de 115 listes, partisanes et indépendantes, comprenant les dossiers de candidature pour les joutes prévues pour la journée du 27 novembre de l'année en cours.

Le chargé de communication auprès de la délégation locale de l'Anie, Aïssa Tayebi, a, ainsi, fait état de «108 listes pour les élections des APC dont 88 listes partisanes et 20 listes indépendantes, en plus de 7 listes de partis pour les élections des membres de l'APW», ajoutant que «la délégation locale de l'Anie a mis en place tous les moyens nécessaires pour réussir l'opération de dépôt des dossiers».

Il a rappelé que «les délais de dépôt des formulaires de souscription des signatures individuelles et leur légalisation ont été prorogés jusqu'à jeudi dernier à 20h00, conformément aux dispositions de l'ordonnance 21-01 du 10 mars 2021 portant loi organique relative au régime électoral», soulignant que «la délégation locale de l'Anie a entamé l'étude des listes déposées à son niveau pour statuer, dans les délais réglementaires, pour ouvrir, ensuite, la voie au dépôt des recours au niveau du tribunal administratif concernant les listes dont les dossiers ont été rejetés, et ce, après avoir notifié aux concernés le refus de leurs dossiers». Suite à l'opération de révision exceptionnelle des listes électorales, qui s'est déroulée du 5 au 15 septembre dernier, le corps électoral de la wilaya d'Oran a atteint 1 049 053 électeurs et électrices, dont 19 251 nouveaux inscrits, rappelle-t-on. L'Autorité nationale indépendante des élections a levé le voile sur le slogan officiel des élections locales, prévues le 27 novembre prochain: «Veux-tu le changement, l'édification institutionnelle?» «Signe et appose ton empreinte».

Le slogan des prochaines élections des Assemblées populaires communales (APC) et de wilayas (APW) était placé sur un arrière-plan-vert clair avec, au milieu, la carte géographique de l'Algérie dans l'ossature d'une construction symbolisant l'ère de « l'édification de l'Algérie nouvelle». Les phrases «veux-tu le changement ?» et «l'édification institutionnelle» étaient placées en tête du slogan, suivi de «signe et appose ton empreinte» et l'image d'une enveloppe représentant l'urne et l'empreinte du citoyen qui a fait son devoir électoral. La phrase «La République algérienne démocratique et populaire» était également placée sur l'entête du slogan dévoilé par l'Anie, en sus de la date des prochaines élections locales, à savoir le 27 novembre 2021. Le logo de L'Autorité nationale indépendante des élections a été placé en bas, orné de l'emblème national. Le président de l'Anie, Mohamed Charfi, avait fait état du recensement de 582 169 nouveaux inscrits sur les listes électorales, à l'issue de l'opération de révision exceptionnelle des listes, à mi-septembre dernier, affirmant que le corps électoral comporte 24 589 475 électeurs.

W.A.O.

Le Soir D'ALGERIE

ÉLECTIONS LOCALES

Plusieurs candidats FFS réhabilités

Sa dernière colère au sujet des rejets massifs des dossiers de candidature de ses militants aux élections locales anticipées du 27 novembre prochain semble avoir eu son effet.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - C'est ce que soutient le coordinateur de l'instance présidentielle du doyen des partis de l'opposition qui faisait part, hier, de nombreux cas de rejets de dossiers de candidature qui ont fini par être acceptés.

«Il était pour nous impossible d'accepter le traitement drastique et ultrasécuritaire réservé à nos candidats. Aujourd'hui, après nos vives et légitimes réclamations, plusieurs de ces cas ont été réglés, dans l'attente que d'autres cas soient traités et solutionnés», soutient Hakim Belahcel, qui situe ces cas encore en suspens au niveau des wilayas de Béjaïa, Bouira, Boumerdès et Alger. Notre interlocuteur exprime son incapacité à nous faire part de l'étendue de la participation du parti à ce scrutin, le travail de consolidation des informations émanant de la base se poursuivant toujours.

Avouant le «climat général délétère» dans lequel se déroule le processus électoral, notre interlocuteur affirme que le parti a longuement expliqué qu'il s'agit, pour lui, d'une participation d'ordre purement «stratégique».

Il faut rappeler que le premier secrétaire national du FFS avait, il y a quelques jours seulement, dénoncé le «traitement sécuritaire exagéré» des listes des candidats du parti. Pour Youcef Aouchiche, le prochain scrutin «reste avant tout une action politique qui ne peut être traitée que sous ce prisme», expliquant que «l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) est en porte-à-faux avec l'article 185 de la loi électorale». «L'Autorité se soumet complètement aux premiers rapports des services de sécurité, sans preuves réelles et en l'absence de décisions définitives de la justice», pour rejeter les dossiers des candidats, précise le FFS. Et de qualifier les raisons invoquées par l'Anie, pour rejeter les candidatures du parti, «d'obscures, sans fondements juridiques et manquant d'objectivité».

Par ailleurs, la direction nationale du FFS a dépassé la première phase du processus électoral en cours en procédant, hier, à l'installation des deux coordinateurs de la direction nationale de la campagne électorale du parti.

Il s'agit de Mohamed Nebbou, fédéral de la wilaya d'Alger et ex-député, et de Farid Bouaziz, ex-fédéral de Tizi-Ouzou et actuel secrétaire national à l'organique. Le duo devra, notamment, élaborer le programme électoral que les candidats du parti devront défendre lors de la campagne électorale. Un programme qui sera inspiré des recommandations de la conférence nationale économique et sociale organisée par le parti, il y a une dizaine de jours.

Pour rappel, le FFS comme tous les autres partis et autres promoteurs des listes indépendantes devront attendre le 27 octobre prochain pour connaître le sort définitif réservé à leurs recours auprès des cours administratives d'appel, dont les verdicts sont sans appel.

M. K.